

معيار المحاسبة المصرى رقم (٤١) ٢٠١٥

القطاعات التشغيلية

المبدأ الأساسى

١- يتعين على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التى تمكن مستخدمى قوائمها المالية من تقييم طبيعة أنشطة الاعمال التى تشارك فيها وآثارها المالية والبيئات الإقتصادية التى تعمل بها .

نطاق المعيار

- ٢- يطبق هذا المعيار على ما يلى :
- (أ) القوائم المالية المستقلة أو المنفردة لمنشأة :
- (١) يتم تداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها فى سوق عام (سوق بورصة محلى أو أجنبى أو سوق تداول مباشر ، بما فى ذلك الأسواق المحلية والإقليمية) .
- أو (٢) قدمت أو فى طريقها لتقديم قوائمها المالية لهيئة الرقابة المالية أو أية هيئة رقابية أخرى بهدف إصدار أى نوع من أنواع الأدوات فى سوق عام .
- و(ب) القوائم المالية المجمعة لمجموعة ولها شركة أم :
- (١) يتم تداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها فى سوق عام (سوق بورصة محلى أو أجنبى أو سوق تداول مباشر ، بما فى ذلك الأسواق المحلية والإقليمية) .
- أو (٢) قدمت أو فى طريقها لتقديم قوائمها المالية المجمعة لهيئة الرقابة المالية أو أية هيئة رقابية أخرى بهدف إصدار أى نوع من أنواع الأدوات فى سوق عام .
- يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٣) " التقارير القطاعية "
- ٣- إذا أختارت منشأة - غير مطالبة بتطبيق هذا المعيار - الإفصاح عن معلومات حول القطاعات إلا أنها لا تلتزم بهذا المعيار ، فلا ينبغى أن تصف هذه المعلومات بالمعلومات القطاعية .
- ٤- لاغى .

القطاعات التشغيلية

- ٥- القطاع التشغيلى هو أحد عناصر المنشأة الذى :
- (أ) يشارك فى أنشطة الأعمال التى يمكن أن تجنى منها المنشأة إيرادات وتتكدص مصروفات (بما فى ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع العناصر الأخرى ضمن نفس المنشأة) .
- و(ب) يتم مراجعة نتائج التشغيلية بشكل منتظم من قبل الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلى للمنشأة لإتخاذ قرارات حول الموارد التى سيتم تخصيصها للقطاع وتقييم أدائه .
- و(ج) تتوفر معلومات مالية منفصلة بشأنه .
- وقد يشارك قطاع تشغيلى معين فى أنشطة أعمال لم يتحقق منها إيرادات حتى الآن فعلى سبيل المثال قد تعتبر الأنشطة التأسيسية بمثابة قطاعات تشغيلية قبل تحقيقها للإيرادات .

٦- ليس بالضرورة أن يكون كل جزء فى المنشأة قطاعاً تشغيلياً أو جزءاً من قطاع تشغيلى فعلى سبيل المثال قد لا يحقق المقر الرئيسى للشركة أو بعض الدوائر الوظيفية إيرادات أو قد تحقق إيرادات عرضية فقط تابعة لأنشطة المنشأة لذا فهى لا تعتبر قطاعات تشغيلية . ولأغراض هذا المعيار لا تعتبر نظم مزايا ما بعد انتهاء الخدمة الخاصة بالمنشأة قطاعات تشغيلية .

٧- يحدد مصطلح "الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلى" وظيفة معينة وليس بالضرورة أن يكون مديراً ذو مسمى محدد. وتكمن هذه الوظيفة فى تخصيص الموارد للقطاعات التشغيلية وتقييم أدائها فى منشأة ما . وعادة ما يكون الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلى فى المنشأة هو المدير التنفيذى أو مدير العمليات فى المنشأة ولكنه قد يكون مجموعة من المديرين التنفيذيين أو آخرين مثلاً .

٨- وفيما يخص العديد من المنشآت ، تحدد الخصائص الثلاثة للقطاعات التشغيلية المبينة فى الفقرة "٥" قطاعاتها التشغيلية بوضوح . ومع ذلك قد تصدر المنشأة تقارير تعرض فيها أنشطتها بطرق متعددة. وإذا أستخدم الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلى أكثر من مجموعة واحدة من المعلومات القطاعية، فقد تحدد عوامل أخرى مجموعة واحدة من العناصر على أنها تشكل القطاعات التشغيلية للمنشأة ، بما فى ذلك طبيعة أنشطة الأعمال لكل عنصر ووجود مديرين مسئولين عن هذه الأنشطة والمعلومات المعروضة أمام مجلس الإدارة .

٩- بشكل عام ، يتوفر فى القطاع التشغيلى مديراً للقطاع يكون مسئولاً بشكل مباشر تجاه الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلى ويبقى على إتصال دائم معه لمناقشة الأنشطة التشغيلية أو النتائج المالية أو التقديرات أو الخطط الخاصة بالقطاع . ويحدد مصطلح " مدير القطاع " وظيفة معينة وليس بالضرورة أن يكون مديراً ذو مسمى محدد . ويمكن أن يكون الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلى هو أيضاً مدير القطاع لبعض القطاعات التشغيلية وقد يكون مدير واحد هو مدير القطاع لأكثر من قطاع تشغيلى واحد . وفى حال تطبيق الخصائص الواردة فى الفقرة "٥" على أكثر من مجموعة واحدة من عناصر مؤسسة ما رغم وجود مجموعة واحدة فقط مسئول عنها مديرى القطاعات ، فإن مجموعة العناصر تلك هى التى تشكل القطاعات التشغيلية .

١٠- يمكن أن تنطبق الخصائص الواردة فى الفقرة "٥" على مجموعتين متداخلتين أو أكثر من العناصر التى يعتبر المديرين مسئولين عنها . ويشار أحياناً إلى هذا الهيكل على أنه شكل من أشكال المصفوفة فى التنظيم . فعلى سبيل المثال ، يكون بعض المديرين فى بعض المنشآت مسئولين غالباً عن خطوط إنتاج وخدمات مختلفة بينما يعتبر مديرين آخرون مسئولين عن مناطق جغرافية معينة . ويراجع الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلى النتائج التشغيلية لكلا من مجموعتى العناصر بشكل منتظم ، كما أن المعلومات المالية متاحة حول كلا المجموعتين . وفى هذه الحالة ، ينبغى أن تحدد المنشأة مجموعة العناصر التى تشكل القطاعات التشغيلية من خلال الرجوع إلى المبدأ الأساسى .

القطاعات المطلوب التقرير عنها

١١- ينبغى أن تعرض المنشأة بشكل منفصل المعلومات حول كل قطاع تشغيلى :
(أ) تم تحديده وفقاً لل فقرات من "٥" إلى "١٠" أو النتائج الناجمة عن تجميع إثنين أو أكثر من تلك القطاعات وفقاً للفقرة "١٢".

(ب) يتجاوز الحدود الرقمية المنصوص عليها فى الفقرة "١٣".
تحدد الفقرات من "١٤" إلى "١٩" حالات أخرى ينبغى فيها عرض معلومات منفصلة حول القطاع التشغيلى .

معايير التجميع

١٢- غالباً ما تظهر القطاعات التشغيلية أداء مالياً مماثلاً على المدى الطويل إذا كان لديها خصائص إقتصادية مماثلة . فعلى سبيل المثال فإنه من المتوقع أن يكون متوسط هوامش الربح الإجمالية طويلة الأجل لقطاعين تشغيليين مماثلاً إذا أملاك القطاعان خصائص إقتصادية مماثلة . وقد يتم تجميع قطاعين تشغيليين أو أكثر فى قطاع تشغيلى واحد إذا كان التجميع متوافقاً مع المبدأ الأساسى فى هذا المعيار وكانت القطاعات ذات خصائص إقتصادية مماثلة وكانت القطاعات متشابهة فى كل من الجوانب التالية :

- (أ) طبيعة المنتجات والخدمات.
- و(ب) طبيعة عمليات الإنتاج.
- و(ج) نوع أو فئة العميل حسب منتجاته أو خدماته.
- و(د) الأساليب المستخدمة لتوزيع منتجاتهم أو تقديم خدماتهم.
- و(هـ) طبيعة البيئة التنظيمية إذا كان ممكناً مثل العمل المصرفى أو التأمين أو المرافق العامة .

الحدود الرقمية

١٣- يتعين على المنشأة أن تعرض بشكل منفصل معلومات حول القطاع التشغيلى الذى يستوفى أى من الحدود الرقمية التالية :

- (أ) أن يساوى إيراده المعترف به ، بما فى ذلك المبيعات إلى العملاء الخارجيين والمبيعات أو التحويلات بين القطاعات ، ١٠% أو أكثر من الإيراد المجمع الداخلى والخارجى ، لكافة القطاعات التشغيلية .
 - (ب) أن يساوى مبلغ أرباحه أو خسائره المحققة ما نسبته ١٠% أو أكثر من أى المبلغين التاليين ، أيهما أكبر :
 - (١) الأرباح المجمعة المعلنة لكافة القطاعات التشغيلية التى لم تحقق خسارة .
 - و(٢) الخسائر المجمعة المعلنة لكافة القطاعات التشغيلية التى حققت خسائر .
 - (ج) أن تشكل أصوله ١٠% أو أكثر من الأصول المجمعة لكافة القطاعات التشغيلية .
- يمكن أن تعتبر القطاعات التشغيلية التى لا تستوفى أى من حدود التصنيف الكمية عالية كقطاعات تعرض ويفصح عنها بشكل منفصل فى التقارير المالية إذا اعتقدت الإدارة بأن المعلومات حول القطاع ستكون مفيدة لمستخدمى القوائم المالية.

١٤- قد تدمج المنشأة معلومات عن القطاعات التشغيلية التى لا تستوفى الحدود الرقمية مع المعلومات عن القطاعات التشغيلية الأخرى التى لا تستوفى الحدود الرقمية لإيجاد قطاع يعرض منفصلاً فى التقارير المالية فقط فى حال كون هذه القطاعات التشغيلية ذات خصائص إقتصادية مماثلة وتشارك فى أغلبية معايير التجميع المدرجة فى الفقرة "١٢".

١٥- إذا شكل إجمالى الإيراد الخارجى المعترف به من قبل القطاعات التشغيلية أقل من ٧٥% من إيراد المنشأة ، ينبغى تحديد قطاعات تشغيلية إضافية كقطاعات تعرض فى التقارير المالية (حتى وإن لم تحقق المعايير المدرجة فى الفقرة "١٣") إلى أن يصل ما نسبته ٧٥% على الأقل من إيراد المنشأة فى القطاعات المعروضة فى التقارير المالية.

١٦- ينبغي دمج المعلومات حول أنشطة الأعمال والقطاعات التشغيلية الأخرى غير المطلوب عرضها منفصلة فى التقرير عنه والإفصاح عنها ضمن فئة "كافة القطاعات الأخرى" بشكل منفصل عن بنود التسويات الأخرى فى المطابقات المطلوبة بموجب الفقرة "٢٨". وينبغي وصف مصادر الإيراد الذى تتضمنه فئة كافة القطاعات الأخرى.

١٧- إذا رأت الإدارة أن هناك قطاعاً تشغيلياً محدداً قد عرض منفصلاً فى التقرير عنه فى الفترة السابقة مباشرة قد استمر هاماً أيضاً هذه الفترة ، ينبغي الإستمرار فى عرض المعلومات حول ذلك القطاع بشكل منفصل فى الفترة الحالية حتى وإن لم يعد يحقق متطلبات العرض المنفصل المنصوص عليها فى الفقرة "١٣".

١٨- إذا تم تحديد قطاع تشغيلى على أنه قطاع مطلوب عرضه منفصلاً فى التقارير المالية فى الفترة الحالية وفقاً للحدود الرقمية ، ينبغي إعادة عرض بيانات القطاع لفترة سابقة معروضة لأغراض المقارنة لتعكس القطاع المطلوب عرضه منفصلاً حديثاً فى التقارير المالية كقطاع منفصل ، حتى وإن لم يحقق ذلك القطاع متطلبات العرض المنفصل المنصوص عليها فى الفقرة "١٣" فى الفترة السابقة ، إلا إذا كانت المعلومات اللازمة غير متوفرة وكانت تكلفة إعدادها مرتفعة جداً .

١٩- قد يكون هناك حد عملى لعدد القطاعات المطلوب عرضها منفصلة فى القوائم المالية التى تفصح عنها المنشأة بشكل منفصل بحيث تصبح المعلومات القطاعية التى تقع خارج هذا الحد مفصلة للغاية . ورغم عدم تعيين حد دقيق ، إلا أن عند زيادة عدد القطاعات المطلوب عرضها منفصلة فى القوائم المالية بموجب الفقرات من "١٣" إلى "١٨" عن عشرة قطاعات ، حينئذ ينبغي على المنشأة أن تنتظر فى التوصل إلى حد عملى .

الإفصاح

٢٠- على المنشأة أن تفصح عن معلومات تمكن مستخدمى قوائمها المالية من تقييم طبيعة أنشطة الأعمال التى تقوم بها وأثارها المالية والبيئة الإقتصادية التى تعمل فيها .

٢١- ومن أجل تفعيل المبدأ الوارد فى الفقرة "٢٠" ، على المنشأة أن تفصح عما يلى لكل فترة يعرض بشأنها قائمة دخل:

(أ) معلومات عامة كما هو موضح فى الفقرة "٢٢".

و(ب) معلومات حول الأرباح أو الخسائر الناتجة للقطاع ، بما فى ذلك الإيرادات والمصروفات المحددة الواردة فى الأرباح أو الخسائر الناتجة للقطاع وأصول والتزامات القطاع وأساس القياس كما هو موضح فى الفقرات من "٢٣" إلى "٢٧".

و(ج) مطابقات إجمالى إيرادات القطاع وإجمالى أرباح أو خسائر القطاع الناتجة وأصول والتزامات القطاع وبنود القطاع الهامة الأخرى مع المبالغ المقابلة للمنشأة ككل كما هو موضح فى الفقرة "٢٨".

ويتعين إجراء مطابقات بين مبالغ قائمة المركز المالى للقطاعات المطلوب عرضها منفصلة مع المبالغ فى قائمة المركز المالى للمنشأة ككل لكل تاريخ تعرض فيه قائمة المركز المالى . وينبغي إعادة بيان المعلومات التى تتعلق بالفترات السابقة كما هو موضح فى الفقرتين "٢٩" و "٣٠".

معلومات عامة

٢٢- على المنشأة أن تفصح عن المعلومات العامة التالية :

- (أ) العوامل المستخدمة في تحديد قطاعات المنشأة المطلوب عرضها منفصلة في القوائم المالية بما في ذلك أسس تنظيم المنشأة (فيما إذا أختارت الإدارة تنظيم المنشأة طبقاً للمنتجات والخدمات أو المناطق الجغرافية أو البيئات التنظيمية أو مجموعة من العوامل وفيما إذا كان قد تم تجميع القطاعات التشغيلية).
- و(ب) أنواع المنتجات والخدمات التي يستمد منها كل قطاع مطلوب عرضه منفصلاً في التقارير المالية إيراداته .

معلومات حول الربح أو الخسارة والأصول والالتزامات

٢٣- يتعين على المنشأة التقرير عن قياس أرباح أو خسائر كل قطاع مطلوب عرضه منفصلاً في التقارير المالية وإجمالي أصوله . كما ينبغي عليها التقرير عن قياس الالتزامات لكل قطاع مطلوب عرضه منفصلاً في التقارير المالية إذا كان يتم تزويد هذا المبلغ بشكل منتظم إلى الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلي . وعلى المنشأة أن تفصح أيضاً عما يلي حول كل قطاع مطلوب عرضه منفصلاً في التقارير المالية إذا كانت المبالغ المذكورة تدخل ضمن قياس أرباح أو خسائر القطاع الذي يراجعها الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلي أو يتم تقديمها بطريقة أخرى إلى هذا المسئول ، حتى وإن لم تكن تدخل ضمن ذلك القياس لأرباح أو خسائر القطاع :

- (أ) الإيرادات من العملاء الخارجيين .
- و(ب) الإيرادات من المعاملات مع القطاعات التشغيلية الأخرى في نفس المنشأة .
- و(ج) إيرادات الفوائد .
- و(د) مصروفات الفوائد .
- و(هـ) الإهلاك والإستهلاك .
- و(و) البنود ذات الأهمية النسبية للدخل والمصروف المفصّل عنها وفقاً للفقرة "٩٧" من معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" .
- و(ز) حصة المنشأة في ربح أو خسارة الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية .

و(ح) مصروف أو دخل ضريبة الدخل .

و(ط) البنود غير النقدية ذات الأهمية النسبية باستثناء الإهلاك والإستهلاك .

يتعين على المنشأة تسجيل إيرادات الفوائد بشكل منفصل عن مصروفات الفوائد لكل قطاع يتم التقرير عنه إلا إذا كانت معظم إيرادات القطاع من الفائدة وكان الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلي في المقام الأول مسئولاً عن صافي الإيراد من الفوائد لتقييم أداء القطاع وأخذ قرارات حول الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع . وفي تلك الحالة ، قد تعرض المنشأة صافي إيرادات القطاع من الفوائد مطروحاً منه مصروفات الفوائد وتفصح عن أنها قامت بذلك .

٢٤- على المنشأة أن تفصح عما يلي حول كل قطاع مطلوب عرضه منفصلاً في التقارير المالية إذا كانت المبالغ المذكورة تدخل ضمن قياس أصول القطاع التي يراجعها الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلي أو ترفع إليه بطريقة أخرى بشكل منتظم ، حتى وإن لم تكن تدخل ضمن قياس أصول القطاع :

- (أ) مبلغ الاستثمار في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية .
- و(ب) مبالغ الإضافات إلى الأصول غير المتداولة* باستثناء الأدوات المالية وأصول الضريبة المؤجلة وأصول مزايا ما بعد أداء الخدمة (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) "مزايا العاملين") والحقوق الناشئة بموجب عقود التأمين .

القياس

٢٥- ينبغي أن يكون مبلغ كل بند من بنود القطاع تم عرضه منفصلاً هو القياس الذى تم التقرير عنه إلى الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلى لأغراض اتخاذ قرارات حول تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائه . وينبغي أن تكون التعديلات والحذف الذى يتم إجراؤه لدى إعداد القوائم المالية للمنشأة وتوزيع الإيرادات والمصروفات والأرباح أو الخسائر تدخل ضمن تحديد أرباح أو خسائر القطاع فى التقارير المالية فقط إذا كانت تدخل ضمن قياس أرباح أو خسائر القطاع المستخدم من قبل الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلى . وعلى نحو مماثل ، ينبغي فقط عرض تلك الأصول والالتزامات التى تدخل ضمن قياس أصول والالتزامات القطاع والمستخدم من قبل الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلى فيما يتعلق بذلك القطاع . وإذا تم توزيع المبالغ لأرباح أو خسائر والأصول أو الالتزامات للقطاع المعروض ينبغي توزيع هذه المبالغ على أساس معقول .

٢٦- إذا استخدم الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلى قياساً واحداً فقط لأرباح أو خسائر القطاع التشغيلى و أصول أو الالتزامات القطاع فى تقييم أداء القطاع واتخاذ قرار حول كيفية تخصيص الموارد ، ينبغي التقرير عن ربح أو خسارة وأصول أو الالتزامات القطاع حسب تلك القياسات . أما إذا استخدم هذا الرئيس أكثر من قياس واحد لأرباح أو خسائر القطاع التشغيلى وأصول أو الالتزامات القطاع ، ينبغي أن تكون القياسات المستخدمة فى إعداد القوائم المالية هى تلك التى تعتقد الإدارة بأنها محددة وفقاً لمبادئ القياس الأكثر توافقاً مع تلك المقاييس المستخدمة فى قياس المبالغ المقابلة فى القوائم المالية الخاصة بالمنشأة .

٢٧- على المنشأة أن تقدم تفسيراً لمقاييس أرباح أو خسائر القطاع وأصول والالتزامات القطاع لكل قطاع مطلوب عرضه منفصلاً فى القوائم المالية . وعلى المنشأة أن تفصح كحد أدنى عما يلى :

- (أ) أساس محاسبة أى معاملات بين القطاعات المعروضة فى القوائم المالية .
- (ب) طبيعة أية فروق بين مقاييس أرباح أو خسائر القطاعات المعروضة فى القوائم المالية وأرباح أو خسائر المنشأة ككل قبل مصروف أو دخل ضريبة الدخل والعمليات غير المستمرة (إذا لم يكن هذا واضحاً فى المطابقات المبينة فى الفقرة "٢٨") وقد تتضمن تلك الفروق السياسات المحاسبية وسياسات توزيع التكاليف المتكبدة مركزياً اللازمة وذلك لفهم المعلومات القطاعية المعروضة .
- (ج) طبيعة أية فروق بين مقاييس أصول القطاعات المعروضة فى القوائم المالية وأصول المنشأة ككل (إذا لم يكن هذا واضحاً فى المطابقات المبينة فى الفقرة "٢٨") . وقد تتضمن تلك الفروق السياسات المحاسبية وسياسات توزيع الأصول المستخدمة بشكل مشترك وذلك لفهم المعلومات القطاعية المعروضة .
- (د) طبيعة أية فروق بين مقاييس الالتزامات القطاعات المعروضة فى القوائم المالية والالتزامات المنشأة ككل (إذا لم يكن هذا واضحاً فى المطابقات المبينة فى الفقرة "٢٨") . وقد تتضمن تلك الفروق السياسات المحاسبية وسياسات توزيع الالتزامات المستخدمة بشكل مشترك وذلك لفهم المعلومات القطاعية المعروضة .
- (هـ) طبيعة أية تغيرات عن الفترات السابقة فى أساليب القياس المستخدمة فى تحديد أرباح أو خسائر القطاع المعروض وأثر تلك التغيرات ، إن وجدت ، على قياس أرباح أو خسائر القطاع .
- (و) طبيعة وأثر أى توزيعات غير متناسقة للقطاعات المعروضة فى القوائم المالية ، فعلى سبيل المثال قد توزع منشأة ما مصروف الإهلاك لقطاع دون توزيع الأصول القابلة للإهلاك ذات العلاقة لذلك القطاع .

المطابقات وتسوياتها

٢٨- على المنشأة أن تقدم مطابقات مع التسوية اللازمة لكافة البنود التالية :

- (أ) إجمالى إيرادات القطاعات المعروضة فى القوائم المالية مع إيرادات المنشأة ككل .
- (ب) إجمالى قياس أرباح أو خسائر القطاعات المعروضة فى القوائم المالية مع أرباح أو خسائر المنشأة ككل قبل مصروف (دخل) الضريبة والعمليات غير المستمرة. وإذا وزعت المنشأة على القطاعات المعروضة فى القوائم المالية بنوداً معينة مثل مصروف (دخل) الضريبة يمكن أن تطابق المنشأة إجمالى قياس أرباح أو خسائر القطاعات مع أرباح أو خسائر المنشأة ككل بعد تلك البنود.
- (ج) إجمالى أصول القطاعات المعروضة فى القوائم المالية مع أصول المنشأة ككل .
- (د) إجمالى إلتزامات القطاعات المعروضة فى القوائم المالية مع إلتزامات المنشأة ككل إذا تم عرض إلتزامات القطاع وفقاً للفقرة "٢٣".
- (هـ) إجمالى مبالغ القطاعات المعروضة فى القوائم المالية لكل بند آخر ذا أهمية نسبية من بنود المعلومات المفصّل عنها مع المبلغ المقابل والخاص بالمنشأة ككل .
- ينبغى تحديد ووصف كافة بنود المطابقة وتسويتها ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل . فعلى سبيل المثال ينبغى بطريقة منفصلة تحديد وشرح مبلغ كل تعديل هام ومؤثر ضرورى لمطابقة أرباح أو خسائر القطاع المعروض فى القوائم المالية مع أرباح أو خسائر المنشأة ككل الناجمة عن سياسات محاسبية مختلفة .

إعادة عرض المعلومات السابق إصدار قوائم عنها

٢٩- إذا قامت المنشأة بتغيير هيكلها التنظيمى الداخلى بطريقة تؤدى إلى تغيير فى تركيبة قطاعاتها المطلوب عرضها منفصلة فى قوائمها المالية ، ينبغى عليها إعادة عرض المعلومات المقابلة للفتترات السابقة ، بما فى ذلك الفترات الدورية ، إلا إذا كانت المعلومات غير متوفرة وكانت تكلفة إعدادها مرتفعة جداً . وينبغى تحديد ما إذا كانت المعلومات غير متوفرة وما إذا كانت تكلفة إعدادها مرتفعة جداً لكل بند منفرد من بنود الإفصاح . وبعد حدوث تغيير فى تركيبة قطاعات المنشأة المطلوب عرضها منفصلة فى القوائم المالية ، عليها أن تفصح عما إذا كانت قد أعادت عرض البنود المقابلة فى المعلومات القطاعية لفتترات سابقة .

٣٠- إذا غيرت المنشأة هيكلها التنظيمى الداخلى بطريقة تؤدى إلى تغيير فى تركيبة قطاعاتها المطلوب عرضها منفصلة فى قوائمها المالية وإذا لم يعاد عرض المعلومات القطاعية لفتترات سابقة ، لتعكس التغيير بما فى ذلك الفترات الدورية ، فعلى المنشأة أن تفصح فى السنة التى حدث فيها التغيير عن المعلومات القطاعية للفترة الحالية وفق الأساس القديم والأساس الحديث للتوزيع ، إلا إذا كانت المعلومات اللازمة غير متوفرة وكانت تكلفة إعدادها مرتفعة جداً.

الإفصاحات على مستوى المنشأة

٣١- تنطبق الفقرات من "٣٢" إلى "٣٤" على كافة المنشآت الخاضعة لهذا المعيار بما فى ذلك تلك المنشآت التى تملك قطاعاً واحداً يعرض فى القوائم المالية . بعض المنشآت لا تقوم بتنظيم أنشطة أعمالها على أساس الفروق فى المنتجات والخدمات ذات العلاقة أو الفروق بين المناطق الجغرافية للعمليات . مثل هذه المنشأة تعرض إيرادات القطاعات فى القوائم المالية للمنشأة من مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المختلفة بشكل أساسى ، أو قد يقدم أكثر من قطاع واحد من قطاعاتها المعروضة فى القوائم المالية نفس المنتجات والخدمات بشكل أساسى . وعلى نحو مماثل ، يمكن أن تحتفظ قطاعات المنشأة المعروضة فى القوائم المالية بأصول فى مناطق جغرافية متنوعة وتعرض إيرادات من عملاء فى مناطق جغرافية مختلفة ، أو قد يعمل أكثر من قطاع واحد من قطاعاتها المعروضة فى القوائم

المالية فى المنطقة الجغرافية ذاتها . وينبغى تقديم المعلومات المطلوبة بموجب الفقرات من "٣٢" إلى "٣٤" فقط فى حالة عدم تقديمها كجزء من معلومات القطاع المعروض فى القوائم المالية المطلوبة بموجب هذا المعيار .

معلومات حول المنتجات والخدمات

٣٢- يتعين على المنشأة التقرير عن الإيرادات من العملاء الخارجيين لكل منتج أو خدمة أو لكل مجموعة من المنتجات والخدمات المماثلة إلا إذا كانت المعلومات اللازمة غير متوفرة وكانت تكلفة إعدادها مرتفعة جداً ، وفى هذه الحالة ينبغى الإفصاح عن تلك الحقيقة و ينبغى أن تستند مبالغ الإيرادات التى تم التقرير عنها إلى المعلومات المالية المستخدمة لإصدار القوائم المالية الخاصة بالمنشأة ككل .

معلومات حول المناطق الجغرافية

٣٣- يتعين على المنشأة التقرير عن المعلومات الجغرافية التالية إلا إذا كانت المعلومات اللازمة غير متوفرة وكانت تكلفة إعدادها مرتفعة جداً :

(أ) الإيرادات من العملاء الخارجيين (١) المتولدة فى بلد إقامة المنشأة و (٢) المتولدة من كافة الدول الأجنبية التى تستمد منها المنشأة الإيرادات . وإذا كانت الإيرادات من العملاء الخارجيين المتولدة من دولة أجنبية منفردة هى إيرادات هامة ، ينبغى الإفصاح عن تلك الإيرادات بشكل منفصل . وعلى المنشأة أن تفصح عن الأساس الذى تم بموجبه توزيع هذه الإيرادات من العملاء الخارجيين على الدول المختلفة .

(ب) الأصول غير المتداولة باستثناء الأدوات المالية وأصول الضريبة المؤجلة وأصول مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة والحقوق الناشئة بموجب عقود التأمين (١) التى تقع فى بلد إقامة المنشأة و (٢) التى تقع فى كافة الدول الأجنبية التى تحتفظ فيها المنشأة بأصول . وإذا كانت الأصول فى دولة أجنبية منفردة هى أصول هامة ، ينبغى الإفصاح عن تلك الأصول بشكل منفصل .

وينبغى أن تستند المبالغ المعروضة إلى المعلومات المالية المستخدمة لإصدار القوائم المالية الخاصة بالمنشأة ككل . وإذا كانت المعلومات اللازمة غير متوفرة وكانت تكلفة إعدادها مرتفعة جداً ، فإنه ينبغى الإفصاح عن تلك الحقيقة . وقد تقدم المنشأة ، بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة بموجب هذه الفقرة ، المجاميع الفرعية للمعلومات الجغرافية حول مجموعات الدول .

معلومات حول كبار العملاء

٣٤- ينبغى على المنشأة أن تقدم معلومات حول مدى إعتادها على كبار عملائها . وإذا كانت الإيرادات المتولدة من المعاملات مع عميل خارجى واحد تساوى ١٠% أو أكثر من إيرادات المنشأة ، فإنه يتعين على المنشأة أن تفصح عن تلك الحقيقة وعن إجمالى مبلغ الإيرادات من كل عميل كهذا وهوية القطاع أو القطاعات التى تولد هذه الإيرادات . ولا تحتاج المنشأة إلى الإفصاح عن هوية عميل كبير أو مبلغ الإيرادات التى يحققها كل قطاع من ذلك العميل . ولأغراض هذا المعيار ينبغى أن تعتبر مجموعة المنشآت التى تعلم المنشأة المعدة للقوائم المالية بأنها تخضع لسيطرة مشتركة على أنها عميل واحد ، كما ينبغى أن تعتبر الحكومة (سواء وطنية أو رسمية أو إقليمية أو محلية أو أجنبية) و المنشآت التى تعلم المنشأة المعدة للقوائم المالية بأنها تخضع لسيطرة تلك الحكومة كعميل واحد .